الاستدلال الصّرفي عند متكلّمي الأمامية

غفران كاظم حريجة
الاستاذ الدكتور
أحمد حسين عبد السادة
جامعة المثنى - كلية التربية للعلوم الإنسانية

Literal reasoning in the speakers of the Imam

Gofran Kathem Harema
Prof. Dr
Ahmed Hussein Abdel Sada
University of Muthanna - Faculty of Education for Human Sciences

الملخص:

إنَّ طبيعة الاستدلال عند الأصوليين بصورة عامَّة وعند متكلِّميَّ الإماميَّة بصورة خاصَّة تختلف عمَّا عند أهل اللغة ؛ وذلك لإبتنائهم في استدلالهم على التَّصورات المنطقيَّة ولاسيَّما في استدلالاتهم العقديَّة العقليَّة، عكس ما عليه عند أهل اللغة ، ألا أنَّ متكلِّمي الإماميَّة في كل مسألة لغويَّة صرفيَّة يدعمونها بالأدلَّة اللغويَّة آخذين برأي أهل اللغة وكلام العرب معضدين رأيهم بالاستدلال النَّقلي المتمثل ب"القرآن الكريم ، وآحاديث الرَّسول وأهل البيت (عليهم السلام) وكلام العرب " ، موجهين المعنى في كلَّ بنيَّة صرفيَّة بما يناسب توجهاتهم الفكريَّة وبما يناسب رأي أهل اللغة .

الكلمات المفتاحية :الاستدلال ، الامامية ، اسم الفاعل ، الاشتقاق ، المشتق ، المبالغة ، الصيغ.

Abstract:

The nature of the infallibility of the fundamentalists in general and of the speakers of the Imam in particular is different from that of the people of the language, in order to deduce in their reasoning logical perceptions, especially in their mental nodal inflections, as opposed to those of the people of the language. However, the speakers of the Im amiyah in every linguistic issue supported by linguistic evidence Taking the opinion of the people of the language and the words of the Arabs opposing their opinion of the dialectical interpretation of "the Holy Quran, the Prophet's conversations and the people of the house (peace be upon them) and the words of the Arabs," directing the meaning in every structure, Confidentiality and to suit the opinion of the people of the language.

Keywords: inference, foreword, actor name, derivation, derivative, overstatement, formulas.

المقدّمة :

بحث متكلِّمو الإماميَّة عن الأثر المعنوي المستفاد من بنية الكلمة ، و سنسلط الضَّوء على هذا الإنجاز المثمر ، ساعين إلى بيان الجهد اللغوي الكبير في مؤلفاتهم مع الأخذ بالنَّظر أهمية اللغة عند متكلِّمي الإماميَّة ، ومدى تطابق جهودهم مع أئمة اللغة العربية على قلَّة المسائل الصَّرفيَّة في مؤلفاتهم .

قال ابن جني (ت٣٩٥هـ): "التَّصريف يحتاج إليه جميع أهل العربية أتمّ حاجة، وبهم إليه أشدّ فاقة؛ لأنَّه ميزان العربيَّة، وبه تعرف أصول كلام العرب من الزوائد الداخلة عليها، ولا يوصل إلى معرفة الإشتقاق إلّا به، وقد يؤخذ جزء من اللغة كبير بالقياس، ولا يوصل إلى ذلك إلا من طريق التَّصريف"(١).

انطلاقاً من قول ابن جني يوضّح لنا أهمية علم الصَّرف في العربيَّة والحاجة إليها ماسَّة في معرفة أصول الكلمة ، فعلماء اللغة لم يكونوا غافلين عن هذا العلم ، فعرفوه بعدة تعريفاتٍ تارةً ينظرون إلى الشّكل وتارةً ينظرون إلى المعنى ، منها :

الصَّرف : "أصُول يتعرف بهَا أَحْوَال أبنية الْكَلم الَّتي لَيست بإعراب"(٢).

أو هو : "أنْ تُصرِّفَ الكلمةَ المُفْرَدَةَ فَتَتَوَلَّد منها أَلْفَاظ مُخْتَلِفَةٌ، ومعانٍ مُتَفَاوِتَة"(٣).

أو هو : "التَّغيير والتَّحويل، علم يعرف به بنية الكلمة لغرض معنوي أو لفظي ، فالمعنوي كتثنية المفرد وجمعه، واللفظي كتحويل قَولَ إلى قال ورَمَيَ إلى رَمي"(٤) .

فضلاً عن هذا فالقدماء أدرجوا مباحث التَّصريف مع مباحث النَّحو وألحقوه به ، قال ابن السّراج : "فالنَّحو والصَّرف إذاً علمان متلائمان متعاونان، فالأوَّل يوضّح الكلمات من حيث الإعراب والبناء ،والثَّاني من حيث التّحويل والتَّغيير"(٥) .

أمّا علماؤنا المحدثون فقد قصروا علم التَّصريف على الوحدات التَّصريفيَّة التي تؤدي وظائف محددة في الصّيغ [٦] فيما يتعلَّق "بدراسة البنية، أو البحث في القواعد المتّصلة بالصّيغ، واشتقاق الكلمات وتصريفها، وتغيير أبنية الألفاظ للدّلالة على المعاني المختلفة [٧]".

فعلماء اللغة المحدثون عرَّفوا علم الصَّرف بتعريفات التفتوا فيها إلى قيمة البنية الصَّرفيَّة المعنويَّة ، منها :

هو :"دراسة الوسائل التي تتخذها كل لغة من اللغات لتكوين الكلمات من الوحدات الصَّرفيَّة المتاحة في تلك اللغة ،أو دراسة الصَّيغ اللغويَّة وخاصة التي تعتري صيغ الكلمات فتحدث معنى جديداً"[٨].

أو هو :" نظام من المعاني التي تعبِّر عنها المباني ، وأن هذه المباني تتحقّق بدورها بواسطة العلامات، فمن المعاني والمباني تكون اللغة ،ومن العلامات يكون الكلام"[٩].

إنّ العناية بالمعنى والبحث في دلالات الألفاظ ، الباعث الرئيس في الكشف عن المباني الصَّرفيَّة فزيادة المبنى تؤدي إلى زيادة المعنى ،واختلاف المبنى يؤدي إلى اختلاف المعنى ، فمراعاة الشَّكل والوظيفة التفت إليهما النَّحاة عندما قسَّموا الكلام ثلاثة أقسام : اسم ، فعل ، حرف[١٠]،فمتكلِّمو الإماميَّة نظروا إلى العناية بالمبنى بحثاً عن أثر الدَّلالة التَّصريفية في المعنى.

فنظروا إلى الكلام وما يتألف منه ، فعرّفوه بتعريفات متقاربة في المعنى :قال الشَّيخ المفيد :" إنّ الكلام هو تقطيع الأصوات ونظامها على وجه يفيد المعاني المعقولات "[١١] ، أي لفظ مفيد معنى ، فالحروف هي أصوات عند الشّيخ المفيد ؛ لأنَّ الحروف أصواتاً ، والأصوات حروف فاطلق عليها الشّيخ المفيد أصواتاً.

وتابعهم أبو الصَّلاح على أنَّ الكلام المفيد هو : "الكلام هو ما تألف من حرفين فصاعداً من الحروف المعقولة إذا وقع ممن يصحّ منه أو من قبيل

الإفادة"[١٢] ، والشَّيخ الطّوسي ، قائلاً : " ما انتظم من حرفين فصاعداً من هذه الحروف المعقولة وهي ثمانية وعشرون حرفاً إذا وقع ممن يصح منه أو من قبيل الافادة "[١٣] ، فالكلام المفيد عندهم يتألف من حرفين فصاعداً ،وشرط أن يفيد معنى ، وهي وجه نظر سليمة مستمدَّة من رأي النَّحويين ، لأنَّهم اشترطوا في الكلام المفيد أن يفهم منه معنى يحسن السّكوت عليه [١٤].

وتظهر قيمة إنجاز جهود متكلِّمي الإماميَّة في إبداعهم اللغوي على المستويين الصَّرفي والنَحوي ، فما يتعلَّق بالمستوى الصَّرفي بحث متكلِّمو الإماميَّة عن الأثر المعنوي المستفاد من بنية الكلمة وهذا يتَّضح في جانبين:

الجانب الأوَّل : ما يتعلَّق بدلالات الأسماء (المشتقَات) كاسم الفاعل ،و صيغة المبالغة.

الجانب الثاني : ما يتعلق بتناوب الصّيغ .

الجانب الأوّل : المشتقّات

الاشتقاق عند الأصوليين يدور حول البحث في أصول الكلمات وما يشتقّ منها، فتوسّع الأصوليون في مفهوم الاشتقاق فعرّفوه بتعريفات لا يخرج معناها عن معنى المغايرة والموافقة ، والاقتطاع ومنها :

هو " أن تجد بين اللفظين تناسبا في المعنى والتركيب فترد أحدهما[١٥]" .

أو هو : " رد لفظ جنس وقول لموافقته في حروفه الأصلية[١٦] ، فاحترزوا به عن الألفاظ المترادفة ومناسبته في المعنى احتراز عن المعدول لأن المناسبة تقتضي المغايرة ولا مغايرة بين المعدول والمعدول عنه في المعنى [١٧].

أو هو "هُوَ اقْتِطَاعُ لَفْظٍ مِنْ لَفْظٍ مُوَافِقٍ لَهُ فِي حُرُوفِهِ الْأُصُولِ مَعَ تَغْيِيرٍ مَا [١٨]" قال الزَّركشّي : "وَهَذَا الْحَدُّ صَحِيحٌ وَهُوَ عَامٌّ لِكُلِّ اشْتِقَاقٍ صِنَاعِيٍّ وَغَيْرِ صِنَاعِيٍّ [١٩]" ، وأركانه أربعة :

أحدها: اسم موضوع لمعنى.

ثانيها: شئ آخر له نسبة إلى ذلك المعنى.
ثالثها: مشاركة بين هذين الاسمين في الحروف الأصلية .
رابعها : تغيير يلحق الاسم في حرف فقط أو حركة فقط أو فيهما معا وكل واحد من الأقسام الثلاثة فإما ان يكون بالزيادة أو بالنقصان أو بهما معًا[٢٠] ، فمحصول هذه تسعة أقسام : زِيَادَةُ الْحَرَكَة ، و زِيَادَةُ الْحَرْفِ و زِيَادَتُهُمَا و نُقْصَانُ الْحَرَكَة و نُقْصَانُ الحرف و نقصانهما و زيادة الحركة مَعَ نُقْصَانِ الْحَرْفِ و زِيَادَةُ الْحَرْفِ مَعَ نُقْصَانِ الْحَرَكَةِ و أَنْ يُزَادَ فِيهِ حَرَكَةٌ وَحَرْفٌ، وَيُنْقَصَ عَنْهُ حَرَكَةٌ وَحَرْفٌ [٢١].

الاشتقاق عند الصَّرفيين : قال أبو البقاء العكبري (ت٦١٦ه) أنَّ حدّ الرّماني للاشتقاق لا يدلَّ على الاشتقاق فعرَّفه بأنَّه :" تغييرُ حروف الْكَلِمَة الأصول بزيادةٍ أَو نُقْصانٍ أَو إبدالٍ للمعاني الْمَطْلُوبَة مِنْهَا وَهَذَا يتعلَّقُ بحدِّ الِاشْتِقَاق"[٢٢].

وهناك من عرَّفه بتعريف يقترب من المفهوم الأصولي للاشتقاق : " نزع لفظ من آخر بشرط تناسبهما معنىً وتركيبا، وتغايرهما ، في الصيغة بحرف أو بحركة، وأن يزيدَ المشتقُّ على المشتقّ منه بشيء، كضارب أو مضروب ، يوافق "ضَرْبا" في جميع ذلك "[٢٣].

أو هو " فرع من أصل يَدُور فِي تصاريفه على الأَصْل" [٢٤]، فأرادوا في الأصل هَا هُنَا يُرَاد بِهِ الْحُرُوف الْمَوْضُوعَة على الْمَعْنى وضعًا أوليًا، وَالْفرع لفظ يُوجد فِيهِ تِلْكَ الْحُرُوف مَعَ نوع تَغْيِير يَنْضَم إِلَيْهِ معنى زَائِد على الأَصْل كالضَّرْب فهو اسْم مَوْضُوع على الْحَرَكَة الْمَعْلُومَة الْمُسَمَّاة (ضربًا) وَلَا يدلّ لفظ الضَّرْب على أَكثر من ذَلِك. فَأما: ضرب، يضْرب، وضارب، ومضروب، فَفِيهَا حُرُوف الأَصْل، وَهِي الضَّاد وَالرَّاء وَالْبَاء، وزيادات لفظية لزم من مجموعها الدّلَالَة على معنى الضَّرْب[٢٥].

وينقسم عند الأصوليين قسمين : الصَّغير ، والكبير[٢٦] وقسّمه البعض أصغر وصغير وكبير وأصغر وأوسط وأكبر[٢٧] و قسَّمه الآمدي: صغير وكبير وأكبر قائلاً :"لأنَّ الْمُنَاسَبَةَ أَعَمُّ مِنَ الْمُوَافَقَةِ، فَمَعَ الْمُوَافَقَةِ فِي الْحُرُوفِ وَالتَّرْتِيبِ صَغِيرٌ، وَبِدُونِ التَّرْتِيبِ كَبِيرٌ، نَحْوَ: جَذَبَ وَجَبَذَ، وَكَنَى "وَنَكَى" وَبِدُونِ الْمُوَافَقَةِ أَكْبَرُ لِمُنَاسَبَةِ مَا كَالْمَخْرَجِ فِي ثَلَمَ وَثَلَبَ وَالاشْتِقَاقُ الْكَبِيرُ وَالْأَكْبَرُ لَيْسَ مِنْ غَرَضِ الْأُصُولِيِّ؛ لِأَنَّ الْمَبْحُوثَ عَنْهُ فِي الْأُصُولِ إِنَّمَا هُوَ الْمُشْتَقُّ بِالاشْتِقَاقِ الصَّغِيرِ" [٢٨] ، وقسَّمه الصرفيون كابن جني قسمين، قائلاً :" أنَّ الاشتقاق عندي على ضربين: كبير وصغير"[٢٩] ، واستقر عند المحدثين بتقسيماته الأربعة [٣٠]:

١ــ الاشتقاق الصَّغير: ومنه المشتقات السَّبع المشهورة: كاسم الفاعل، اسم المفعول واسم المرة، والهيئة، والزمان، والمكان، واسم التفضيل.

٢ــ الاشتقاق الكبير : وهو انتزاع كلمة من أخرى بتغيير في بعض أحرفها مع تشابه بينهما في المعنى، واتفاق الأحرف الثابتة وفي مخارج الحروف المتغيرة، وذلك نحو جثا وحذا، وبعثر وبحثر.

٣ــ الاشتقاق الكُبار :وهو ما أسماه ابن جني الكبير أو الأكبر مثل ملك وتقلباتها.

٤ــ الاشتقاق الكبّار: بتشديد الباء، وهو المعروف عند اللغويين بالنّحت كالدَّمْعَزة من دام عزّك.

إنَّ الخلاف الَّذي امتدّ بين النّحويين في وقوع الاشتقاق و الأسماء المشتقَّة و أصل المشتقَّات عينه امتدَّ بين الأصوليين ، ففي الأوَّل اختلف فيه الأصوليون وأهل اللغة وذهبوا فيه مذاهب ،قال الزركشِّي [٣١]:

"التَّصْرِيف فِي مَعْرِفَة الْأَصْلِيِّ وَالزَّائِد وَالْأَسْمَاء وَالْأَفْعَال لِبِنْيَةٍ يَحْتَاجُ إِلَى مَعْرِفَتهَا فِي الاشْتِقَاق، وَتَوَقَّفَ عَلَيْهِ فِي النَّحْو، وَالْكَلَامُ فِيهِ فِي مَوَاطِنَ:

الْأَوَّلُ: فِي ثُبُوتِهِ. وَحَكَى ابْنُ الْخَشَّابِ فِيهِ ثَلَاثَةَ مَذَاهِبَ:

أَحَدُهَا: جَوَازُهُ مُطْلَقًا فَيُشْتَقُّ مَا يُمْكِنُ اشْتِقَاقُهُ وَمَا يَبْعُدُ أَوْ يَسْتَحِيلُ، قَالَهُ ابْنُ دُرُسْتَوَيْهِ، قُلْت: وَكَذَلِكَ أَبُو إِسْحَاقَ الزَّجَّاجُ صَنَّفَ كِتَابًا، وَذَكَرَ فِيهِ اشْتِقَاقَ جَمِيعِ الْأَشْيَاءِ.

وَالثَّانِي: مَنَعَهُ مُطْلَقًا، وَلَيْسَ فِي الْكَلَامِ مُشْتَقٌّ مِنْ آخَرَ، بَلْ الْجَمِيعُ مَوْضُوعٌ بِلَفْظٍ جَدِيدٍ، وَهُوَ مَذْهَبُ مُحَمَّدِ بْنِ إبْرَاهِيمَ الْمَعْرُوفِ بِنَفْطَوَيْهِ.

قَالَ: وَكَانَ ظَاهِرِيًّا فِي ذَا، وَفِي مَذْهَبِهِ، وَكَانَ مِنْ أَجِلَّةِ أَصْحَابِ دَاوُد، وَ وَافَقَهُ أَبُو بَكْرِ بْنُ مِقْسَمٍ الْمُقْرِي وَهَذَانِ الْمَذْهَبَانِ طَرَفَانِ ، أي أَنَّ الْأَلْفَاظ كلهَا جامدة، وَلَيْسَ شيء مِنْهَا مشتقاً من شَيْء، بل كلهَا مَوْضُوعَات [٣٢] ، وردَّه الزركشِّي قائلاً : "قَالَ ابْنُ السَّرَّاجِ: لَوْ جَمَدَتْ الْمَصَادِرُ وَارْتَفَعَ الِاشْتِقَاقُ مِنْ كُلِّ كَلَامٍ لَمْ تُوجَدْ صِفَةٌ لِمَوْصُوفٍ، وَلَا فِعْلٌ لِفَاعِلٍ، وَلَوْلَا الِاشْتِقَاقُ لَاحْتِيجَ فِي مَوْضِعِ الْجُزْءِ مِنْ الْكَلِمَةِ إلَى كَلَامٍ كَثِيرٍ، أَلَا تَرَى كَيْفَ تَدُلُّ " التَّاءُ " فِي تَضْرِبُ عَلَى مَعْنَى الْمُخَاطَبَةِ وَالِاسْتِقْبَالِ، وَالْيَاءُ فِي يَضْرِبُ عَلَى مَعْنَى الْغَيْبَةِ وَالِاسْتِقْبَالِ... "[٣٣] .

وَالثَّالِثُ: وَهُوَ الصَّحِيحُ الْمَشْهُورُ، وَعَلَيْهِ الْحُذَّاقُ مِنْ أَهْلِ عِلْمِ اللِّسَانِ كَالْخَلِيلِ وَسِيبَوَيْهِ وَالْأَصْمَعِيِّ وَأَبِي عُبَيْدٍ وَقُطْرُبٍ وَغَيْرِهِمْ أَنَّ فِي الْكَلَامِ مُشْتَقًّا وَغَيْرَ مُشْتَقٍّ، وَهُوَ الْمُرْتَجِلُ"[٣٤] ، أي قسَّموا اللَّفْظ إلَى جامد ومشتق[٣٥].

أمّا ما يتعلّق في وقوع الاشتقاق في الأسماء ففيه آراء :

ذهب الأصوليون والمتكلّمون أنَّ اللغة أمَّا توقيف أو اصطلاح ، وذهب أكثر المتكلّمين إثبات اللغة توقيفاً لا مجال للقياس غير هذا اثباتها بالنَّص لا يسوغ إثباتها في القياس[٣٦]،وهو رأي الإماميَّة قال الشَّيخ المرتضى: "فأمَّا فيما طريقه اللغة التي لا مجال للاستدلال والقياس فيها وإنَّما يؤخذ سماعاً"[٣٧].

فاختلفوا في الأسماء المشتقَّة ذهب البعض إلى أنَّ العرب تلتزم الاشتقاق لذلك سمّوا (الدَّابة) دابَّة لدبيبها ولم يسمّوا كلَّ ما يدبّ دابَّة [٣٨]، وذهب الآخرون إلى أنَّ من التزم الاشتقاق في لغة العرب باطلاً فلا يمتنع اثبات اللغة قياساً ، وقالوا في الأسماء المشتقَّة كالخمر: ليس في معنى اسمها الإطّراب وهي من المخامرة و التَّخأمر والتَّخمير فلو استمسك بالاشتقاق لكان كلَّ ما يخامر العقل خمراً وإن لم يكن يطرب[٣٩] ، فاستدلَّ الجويني على بطلان من زعم أنَّ العرب تلتزم بالاشتقاق ، قائلاً : "أن الذي يدعى ذلك إن كان يزعم أن العرب أرادته ولم تبح به فهو متحكم من غير ثبت ولا توقيف فإن اللغات على خلاف ذلك ولم يصح فيها ادعاء نقل وإن كان يزعم أن العرب لم تعن ذلك فإلحاق الشيء بلسانها وهي لم ترده محال والقايس في حكم من يبتدئ وضع صيغة، فإن قيل الأقيسة الحكميَّة يدور فيها هذا التَّقسيم قلنا أجل ولكن ثبت قاطع سمعي على أنها متعلق الأحكام فإن نقلتم قاطعًا من أهل اللسان اتبعناه[٤٠]".

الاشتقاق من الحقائق :

بعض الأصوليين لا يلزم الاشتقاق في الحقائق بل يتعداها إلى المجاز ، وهو رأي بعض الأصوليين كالسَّلفيَّة والظاهريّة و والمعتزلة[٤١] قال أبو الحسين البصري (ت٤٣٦ه): " لا يجب الاشْتِقَاق من الْحَقَائِق أَلا ترى أَن قَوْلنَا رَائِحَة يَقع على الرَّائِحَة حَقِيقَة وَلَا يشتق مِنْهُ[٤٢]"، والاشتقاق من المجاز ذهب فيه الأصوليين مذهبين : المنع ، و الجواز، فمنهم من قالوا : " عدم الاشْتِقَاق مِنْهُ، بِلَا منع عِنْد القَاضِي أبي بكر ابْن الباقلاني وَالْغَزالِيّ، وَالشَّيْخ الْمُوفق والطّوفي وَابْن مُفْلِح وَابْن قَاضِي الْجَبَل وَغَيرهم، وَقَالَ أَكثر الْعلمَاء: يجوز الاشْتِقَاق من الْمجَاز"[٤٣] وهو رأي الإماميّة أيضاً ، فضلاً عن هذا ذهب بعض الأصوليين بأن يكون الاشتقاق صدق للاسم المشتقّ كالأشعريَّة وغيرهم وذهب المعتزلة والإماميَّة إلى أنَّ هذا ليس من شرط المشتق منه أن يكون

لصدق الاسم المشتق ؛ لأنَّ " الْأَشَاعِرَةَ أَطْلَقُوا عَلَى اللَّه مَا منْهُ الاشْتِقَاقُ قَائِمٌ بِذَاته الْكَرِيمَة، وَهُوَ الْكَلَامُ النَّفْسِيُّ، وَلَا يُطْلِقُونَ ذَلِكَ عَلَى مَنْ لَمْ يَقُمْ بِهِ الْكَلَامُ النَّفْسِيُّ " (٤٤) وهذا لايجوز عند الإماميَّة وهو من قبيل المجاز .

فاشترطوا في الحقائق الاطّراد كإطْلَاق الْمُشْتَقّ على (اسم الْفَاعل وَاسم الْمَفْعُول ...) باعْتِبَار الْحَال حَقِيقَة بِلَا نزاع وإطلاقه باعْتِبَار الْمُسْتَقْبل كَقَوْلِه تَعَالَى :﴿ إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُم مَّيِّتُونَ ﴾ مجَاز قطعًا، أمَّا إن كَانَ باعْتِبَار الْمَاضِي فَفِيهِ ذهب الأصوليين مذاهب :

الأوَّل : أنَّه مجاز.

وَالثَّانِي : أَنَّه حَقِيقَة مُطلقًا وهو رأي الإماميَّة.

والثَّالِث: التَّفْصِيل بَين الْمُمكن وَغَيره ،والتزام بعضهم السَّكوت في هذه المسألة نحو الآمدي وابن الحاجب (٤٥).

أصل الاشتقاق :

إنَّ الخلاف الواقع بين النَّحويون في أصل المشتقَّات عينه وقع عند الأصوليين :

ذهب الكوفيون إلى أن المصدر مشتقٌّ من الفعل وفرع عليه، نحو "ضرب ضربًا، وقام قيامًا" ، واحتجّوا و قالوا:

" إنما قلنا إنَّ المصدر مشتق من الفعل؛ لأن المصدر يصح لصحة الفعل ويعتلّ لاعتلاله، ألا ترى أنك تقول "قَاوَمَ قِوَامًا" فيصح المصدر؛ لصحّة الفعل، وتقول: "قَامَ قيامًا" فيعتلّ؛ لاعتلاله؛ فلما صح لصحته واعتل لاعتلاله دلّ على أنه فرع عليه والدَّليل على أن المصدر فرع على الفعل أن المصدر يُذْكَر تأكيدًا للفعل، ولا شك أن رتبة المُؤَكَّد قبل رتبة المُؤَكِّد؛ فدلَّ على أن الفعل أصل، والمصدر فرع. والذي يؤيد ذلك أنا نجد أفعالًا ولا مصادر لها،

خصوصًا على أصلكم، وهي نعم وبئس وعسى وليس وفعل التعجب حَبَّذَا، فلو لم يكن المصدر فرعًا لا أصلًا لما خلا عن هذه الأفعال؛ لاستحالة وجود الفرع من غير أصل والدَّليل على أن المصدر فرع على الفعل أن المصدر لا يتصور معناه ما لم يكن فعل فاعل، والفاعل وضع له فَعَلَ ويَفْعلُ "(٤٦).

وذهب البصريون إلى أن الفعل مشتق من المصدر وفرع عليه(٤٧) ، وأيدهم الكثير من الأصوليين في أنَّ الأصل في المشتقات المصادر والفعل مشتقّ منها كأبو حنيفة بن النعمان وابن القيم والزَّركشي والمطهر الحلّي (٤٨).

أوّلاً :اسم الفاعل

استدلَّ ألشَّيخ أبو الصّلاح الحلبي بأنّ الله تعالى ينفي أنّ يتولّى الامامة ظالماً ، كون اسم الفاعل ، من الأسماء الَّتي تدلّ على ثبوت الوصف في الزَّمن الماضي، مستدلًّا بقوله تعالى: ﴿ ۞ وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَٰتٍ فَأَتَمَّهُنَّ ۖ قَالَ إِنِّى جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا ۖ قَالَ وَمِن ذُرِّيَّتِى ۖ قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِى ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾(٤٩) .

وهذا ما يوضّحه ظاهر الآية ، فاستدلّ بدليل لغوي وهو دلالة ثبوت الوصف في الزَّمن الماضي " كون ظالماً من أسماء الفاعليين كقاتل وضارب ، وليس باسم شرعي ، و الأسماء المشتَّقة من الأفعال ثابتة بعد التوبة كثبوتها قبلها ، يقولون : هذا قاتل زيد وضارب عمرو وخاذل علي وإن تابوا مما اقترفوه ، ولو كان من أسماء الشَّريعة لقبح هذا الاطلاق بعد التَّوبة كفاسق وكافر"(٥٠).

قال أهل اللغة العربيَّة : اسم الفاعل "ما دل على الحدث والحدوث وفاعله"(٥١) ، فيقصد بالحدث دلالته على الثّبوت والملازمة والحدوث على التَّجدد والاستمرار ، فهو وصف وضحّ دلالته تمّام حسّان قائلاً :"صفة الفاعل تدل على وصف الفاعل بالحدث منقطعاً متجدّداً "(٥٢) ، ويدلّ أيضاً على ثبوت الوصف في الماضي كقولنا : (هذا قاتل زيد) ، دلّ على أنّه قتله في

الماضي مع بقاء صفة القتل فيه ، فإنَّه "يدل على ثبوت الوصف في الزمن الماضي ودوامه "[٥٣] ، فقيمة الاستدلال البياني الَّتي أتى بها أبو الصَّلاح إن دلَّت فقد دلَّت على قوة الاستدلال الَّتي يتمتع بها وسعته بالعربيّة ، فلو عدنا إلى نصّ أبي الصّلاح في أعلاه ؛ لوجدناه مفرقاً بين دلالتين هما : الاسم الشَّرعي والاسم المشتق ، فالشرعي هو الاسم الّذي تصبّغ بصبغة اسلاميَّة وهو غير مشتق ، والاسم المشتق مالم يتصبغ بصبغة اسلاميَّة ومشتق من الأفعال ، أنّ لفظة ظالم معروفة قبل الاسلام وبعد الاسلام بقيت على معناها بخلاف الاسم لأنّه ؛لا يدل على ثبوت الوصف في الزَّمن الماضي .

ثانياً : صيغة المبالغة

(فعلان ، فعيل)

استدلَّ الكراجكي على أنّ أسماء الله تعالى كلها عائدة إلى الصَّفات ، لأنَّها دالَّة على معانٍ ومتضمّنة لفوائد[٥٤] وهو رأي الإماميَّة، يقول : "وليس فيها اسم يخلو من ذلك ، ويجري مجرى اللقب ، إنّما وضع على شخص تقع الاشارة إليه ، ليفرق بينه وبين ما شاركه في جنسه من الأشخاص المتماثلة ، ولما كان الله تعالى يجلُّ عن المجانسة ويرتفع عن المماثلة ، استحال أن يكون في اسمائه لقب ، ووجب أن يكون جميعها مفيداً للمعاني ، كما تفيد الصفات "[٥٥] .

كشف الشَّيخ الكراجكي عن البنية الصَّرفيَّة من النَّاحية المعنويَّة لبيان دلالة كلّ اسم من اسماء الله تعالى ، فضلاً عن هذا مستشفّين من كلامه أنّ اختلاف البنية يؤدي إلى اختلاف المعنى ، اتضحّ هذا من خلال استدلاله اللغوي وبمرويات أهل البيت (عليهم السلام)،يقول : " فأمّا التَّسمية له بالرحمن الرحيم ، مشتق من فعل الرحمة على سبيل المبالغة في الوصف ، لوقوعها في الفعل على حدٍ ، لا يصح وقوعها عليه من أحد من الخلق "[٥٦] ، وهو رأي

أهل اللغة [٥٧] ،مردّه إلى الاتّساع في الكلام ، قال أبو عبيدة (ت ٢٠٩هـ) : "وقد يقدّرون اللفظين من لفظ واحد والمعنى واحد، وذلك لاتّساع الكلام عندهم، وقد فعلوا مثل ذلك فقالوا: ندمان ونديم، قال برج بن مسهر الطائيّ[٥٨]: ﴿الوافر﴾

ونـــدمان يزيـــد الكـــأس طيبـــا سـقيت وقـــد تغـــوّرت النجـــوم

وقال النعمان بن نضلة، عدويّ من عدى قريش: ﴿الطَّويل﴾

فإن كنت ندمانى فبالأكبر اسقني ولا تســـقنى بالأصـــغر المتـــثلم

ويعضّد الدّليل اللغوي بنصّ أهل البيت (عليهم السلام) يقول : " وقد روي الإمام الباقر (عليه السلام) صحّة ذلك، فقال : "الرحمن لسائر الخلق ، الرحيم بالمؤمنين"[٥٩] فكأن أحد الاسمين مشتق من عموم الرحمة وهو الرحمن والآخر من خصوصها وهو الرحيم"[٦٠] ، فالمسألة عنده مسألة عام وخاص ، وهذا التَّصوّر ناتج من الاستعمال القرآني "كون الرَّحمن لم يرد في القرآن الكريم إلا وصفاً لله تعالى في حين الرحيم جاء وصفاً لله وغيره "[٦١] .

وفرَّق علماء اللغة بين البنيتين وفصّلوا القول فيهما، وأكثر علماء اللغة يرون (فعلان) أشدّ مبالغة من (فعيل) وقيل رجل رحيم ولم يقل : رحمن ، وهو الصَّواب وذكر بعضهم جائز أن يقال : رجل رحمن ورجل رحيم [٦٢] ، قال ابو هلال العسكري (ت٣٩٥ه): "وَعِنْدنَا أَن الرَّحِيم مُبَالغَة لعدوله وَأَن الرَّحْمَن أَشدّ مبالغ فَكلما كَانَ أَشد عُدُولًا كَانَ أَشد مُبَالغَة"[٦٣] ، وذهب هذا المذهب الزَّجاج قائلاً : "الرحمن ذو النهاية في الرحمة الَّتي وسعت كلّ شيء وكلّ اسم كان في المدح أبلغ فرحمن أشد انعدالاً عن طريق الفعل من رحيم لذلك كان أبلغ"[٦٤].

غير هذا فقد توصَّل علماء النَّحو والصَّرف إلى "أنّ الصِّفة المشبَّهة لا تكون إلَّا من فعل لازم بخلاف اسم الفاعل، فإنَّه يصاغ من المتعدي واللازم"[٦٥].

ومن أخرى مجيء الرحمن على وزن من أوزان الصّفة المشبهة التي تدل على الثبوت والدوام ، ومجيء الرحيم على وزن من أوزان صيغ المبالغة التي تدل على كثرة وقوع الفعل وتكراره[٦٦].

ألا أنّ هناك ألفاظ خالفت ما ذهب إليه علماء اللغة ، حيث صيغت الصّفة المشبهة من الفعل المتعدّي مثل سميع ، رحيم ، وصريم ، عليم ، ولعلهم "ردّوا هذا الشّذوذ إلى الحمل على المعنى ، معنى اللزوم وثبوت الوصف المتوافر في بناء (فعيل) ، بحيث حُملت عليه تلك المفردات الشّاذة ، التي خرجت من باب (فاعل) المشتق من اللازم والمتعدي إلى باب (فعيل) المشتق من اللازم ، لأنّ النّقل من (فَعِل و فَعَل) المتعديين إلى (فَعُل) يشعر باستقرار المعنى وثبوت الوصف في صاحبه ، فلمّا صار العلم طبيعة وسجيّة في صاحبه قيل : (عليم) على هذا النَّحو سارت مفردات هذا الباب الشاذة "[٦٧].

تناوب الصّيغ :

الأصل في اللغة العربيَّة أن يكون لكلّ صيغة معنى ، يرى الأصوليون كل بنية خلت من الاختلاف والاشتراك وقامت بوظيفتها الصوتيَّة والصَّرفيَّة والنَّحويَّة والمعجميَّة أدَّت إلى وضوح الوحدة الكلاميَّة[٦٨] ، فجاءت بعض الصّيغ مكان صيغ أخرى ؛ لتحقيق فائدة معنويَّة[٦٩] ، وهذه الفائدة المعنويَّة عدّها النّحاة من قبيل الحقيقة والمجاز ، وتناولوها ضمن أبواب أخرى تناولها الأصوليين والمتكلّمين والنَّحويين في مؤلفاتهم كالتَّضمين ، والاشتراك.

فالتَّضمين هو "اعْطَاءُ الشَّيْءِ مَعْنَى الشَّيْءِ وَتَارَةً يَكُونُ فِي الْأَسْمَاءِ وَفِي الْأَفْعَالِ وَفِي الْحُرُوفِ"[٧٠] ، ناتج عن إبراز علاقة الشيء بالشيء في إطار الحقيقة والمجاز[٧١]، أو هو أَن "يحمل اللَّفْظ معنى غير الَّذِي يسْتَحقّهُ بِغَيْر آلَة ظَاهِرَة" [٧٢] وفائدته أن يدلّ بكلمة واحدة بكلمتين يدلك على ذَلِك أَسمَاء الشَّرْط والاستفهام [٧٣] ، وحصره الباقلّاني في الأسماء والصِّفات قائلاً :

"التضمين حصول معنى فيه من غير ذكره له باسم أو صفة هي عبارة عنه "[٧٤] وهو على وجهين عنده :

أوّلاً : تضمين توجبه البنية، كقولنا: " معلوم "، يوجب أنه لا بد من عالم.

ثانياً: تضمين يوجبه معنى العبارة من حيث لا يصح إلا به، كالصّفة بضارب، على مضروب[٧٥].

فاختلفوا فيه الأصوليين والنَّحويين أهو سماعي أم قياسي ؟

المذهب الأوَّل قياسي : ذهب الأكثرون من الأصوليين والنَّحويين على أنَّه قياسي، وضابطه عندهم أن يكون الأوَّل والثاني يجتمعان في معنى عام [٧٦].

المذهب الثاني سماعي : ذهب فيه أهل اللّغة والأصول أنَّه "فَلَا يَنْقَاسُ"[٧٧] قال الزَّركشي : " الْحَقُّ أَنَّهُ مَوْقُوفٌ عَلَى السَّمَاعِ، وَغَيْرُ جَائِزٍ فِي الْقِيَاسِ[٧٨].

فضلاً عن هذا النّحاة منهم من يرى أنَّ التَّضْمِين زِيَادَة بتغيير الوَضع[٧٩] أي أنَّ التضمين استعمال الكلمة يحلّ محل الأصل ، ومنهم من يرى بقاء المعنى ومزيداً عليه معنى آخر ويدخل فيه الاشتراك ، ويختلف التَّضمين عن العدل حيث الأخير هو : تغيير صيغة اللفظ مع بقاء معناه[٨٠].

(مفتعل بمعنى مفعول)

قال أبو الصّلاح في الاستدلال على أنَّ القرآن محدَث ، ووصفه بأنَّه مخلوق بدعة: " ووصف الكلام بأنَّه مخلوق يفيد مكذوب ، يقال : هذا كلام مخلوق ومختلق ومخترق ومفتعل بمعنى مكذوب ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَجَعَلُوا۟ لِلَّهِ شُرَكَآءَ ٱلْجِنَّ وَخَلَقَهُمْ ۖ وَخَرَقُوا۟ لَهُۥ بَنِينَ وَبَنَٰتٍۭ بِغَيْرِ عِلْمٍ ۚ سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يَصِفُونَ ﴾[٨١] ، وقوله : ﴿ إِنْ هَٰذَآ إِلَّا خُلُقُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴾[٨٢] ، إذا كان إطلاق الخلق على الكلام يفيد الكذب وجب تنزيه كلامه تعالى عن هذا الوصف " [٨٣].

(فعِل بمعنى مفعول)

استدلّ الشَّيخ الكراجكي في تأويل قوله تعال :﴿ وَجَآءُو عَلَىٰ قَمِيصِهِۦ بِدَمٍ كَذِبٍ ۚ قَالَ بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنفُسُكُمْ أَمْرًا ۖ فَصَبْرٌ جَمِيلٌ ﴾(٨٤) ، قائلا : إن سأل سائل كيف يصحّ وصف الدَّم بالكذب والكذب من صفات الأقوال ، لا من صفات الأجسام؟

فاستدلَّ صرفياً على أنَّ كذب بمعنى مكذوب(٨٥) ، يقول : " أمّا كذب فمعناه في هذا الموضع ،مكذوب فيه وعليه ، مثل قولهم : هذا ماء سُكب وشراب صب ، يريدون مسكوباً ومصبوباً "(٨٦).

فهو لا يكتفي عند هذا الحد ، بل يدعم استدلاله باستدلال آخر يريد أن يثبت أنَّ هذا وارد في كلام العرب فضلاً عن هذا نراه يسوق الاستدلال الصَّرفي بشاهد من كلام العرب مع توكيده بكلام أهل اللغة ، ومنه (فَعَل بمعنى فاعل) يقول : "كقولهم : رجل صوم ، وامرأة نَوح ،والمعنى صائم ونائحة ، قال الشاعر عمرو بن كلثوم: ﴿المتقارب﴾

فظل جيادهم نوحاً عليهم مقلدة أعنتها صفوفا

أراد : نائحة "(٨٧).

وأيضاً (مفعول بمعنى فَعَل) يقول : "كقولهم : ما لفلان معقول يريدون عقلاً ، قال الشَّاعر(٨٨): ﴿الكامل﴾

حتى إذا لم يتركوا لعظامه لحماً ولا لفؤاده معقولا

ثم يؤكد استدلاله بقول أهل اللغة نحو الفرَّاء ، يقول : وقد قال الفرَّاء وغيره ، يجوز في النَّحو ، بدم كذباً بالنَّصب على المصدر وتقدير الكلام كذّبوا كذباً وكان دماً مكذوباً فيه "(٨٩) وهو عين استدلال المرتضى في أماليه (٩٠).

(فِعال بمعني فَعَلَ)

قال الشَّيخ الكراجكي : " فأمَّا التَّسمية له تعالى (بالله) فإنَّه يفيد من المعنى وَلَه إليه وتعلّق نفوسهم به ، ورغبتهم عند الشَّدائد في إزالة المكروه إليه "(٩١) ،

مستدلاً عمًا تعارف عليه عند العامة وهو أنَّ الله مشتق من (إلاه) : "والأصل في قولنا :(الله) إلاه ، ثم دخلت الألف واللام للتعريف ،فصار الإله ، فاسقطت الهمزة الثانية تخفيفاً ، وجعلت اللامين لاماً واحدة مشددة ، فقيل الله "(٩٢).

ذهب اللغويون في اسم (الله) اربع مذاهب :

١. رأي يونس بن حبيب (ت١٨٤ه) والكسائي (ت١٨٩ه) والفراء(ت ٢٠٧ه) وقطرب (ت ٢٠٦ه) وهو أصل الله (الإله ثم حذفت الهمزة تخفيفاً فاجتمعت لامان ، فادغمت الأولى في الثَّانية ، فقيل (الله) فإله (فِعال) بمعنى (مفعول) كأنه مألوه أي معبود مستحق للعبادة يعبده الخلق أو يؤلهونه ، قال رؤبة : ﴿الرَّجز﴾

لله درّ الغانيـــــــاتِ المُـــــــدةِ سَـبَّحنَ واسـترجعنَ مـن تـألُّهي

أي من تعبدي ، والمصدر ألِهتُ الألوهةُ(٩٣).

٢. قال الخليل أصل إله ولاه من الوله والتحير ، وقد أبدلت الواو همزة لانكسارها فقيل : (اله) كما قال في وعاء اعاء ، وفي وشاح اشاح ، ثم دخلت عليه الألف واللام وحذفت الهمزة فقيل (الله) ، وكأن معناه على هذا المذهب أن يكون الوله من العباد إليه كما كان في المذهب الأوّل أيضاَ مألوهاً كذلك يكون في هذا المذهب أيضاً : الوله والتحير من العباد إليه(٩٤).

٣. مذهب سيبويه قال : وجائز أن يكون أصله (لاه) على وزن (فَعَل) ثم دخلت عليه الألف واللام للتعريف فقيل : (الله) واستدل على ذلك مارواه ابن رستم عن المازني بقول بعض العرب : "لَهيَ" يريد (لاه أبوك) فتقديره على هذا القول (فَعَل) والوزن وزن باب ودار وأنشد للأعشى:﴿البسيط﴾

كَحلفةٍ من أبي رباحٍ يسمعُها لاهُهُ الكُبار

٤. المذهب الرابع مذهب المازني ، يقول: "إنّ قولنا (الله) إنّما هو اسم هكذا موضوع لله عزّ وجل وليس أصله (إله) ولا (ولاه) ولا (لاه) كما فسرنا قبل[٩٥]" ، والزّجاج : "والدليل على ذلك إنّي أرى لقولي (الله) فضل مزية على (إله) وأني أعقل به ما لا أعقل بقوله إله[٩٦].

ومن المحدثين ذهب حسين الهمذاني إلى أنّ اسم الله اسم علم جامد غير مشتق فوجد أنّ الاسم استعمل بلفظة (الوه) في العبرية و (والاه) في الآرامية وألوها في السريانية وإلاه في العربية الجنوبية مما يدل على أنّه اسم علم وأنّ الكلمة الأصلية لهذا الاسم في جميع اللغات السامية هي (إيل) ثم أخذت صوراً يختلف بعضها عن بعض وتابعه بهذا الرأي عودة خليل أبو عودة [٩٧] يقول : " هو التفسير الأقرب إلى الصواب ويدفعني لهذا الرأي عدة أسباب منها:

أنّ القرآن الكريم يفرق في استعماله بين كلمة الله وبين كلمة إله وأنّ هذه الأخيرة تأتي وصفاً لكلمة الله وذلك مثل قوله تعالى :﴿ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُۚ ﴾[٩٨] وغيرها من الآيات وهذا يدل على إنّ كلمة إله ليست هي المقصودة بكلمة الله وليست هي أصلاً لها كما حاول الاشتقاقيون أن يفسروها وإنّما الّذي يقال في هذا المجال أن كلمة إله هي كلمة عربية وهي كما فسرها اللغويون تتألف من ثلاث حروف الهمزة واللام والهاء، وثانيها: كلمة(الله)تشبه في لفظها وفي بنائها اللغوي مثيلاتها في اللغات السامية الأخرى ، وثالثها أن أبا حاتم الرازي وابن قتيبة وابن دريد هم من أصحاب المدرسة الاشتقاقيين الذين ربطوا بين الألفاظ ربطاً وثيقاً وحالوا إرجاع كثير من الألفاظ المشتركة في حروفها إلى معنى أصلي عام منه اشتقت تلك الكلمات ، وقد تكلف صاحب الجمهرة كثيراً حتى أنّه جعل اسم قضاعة مشتقا من انقضع الرجل أي ابتعد

عن أهله ولا يبعد أن ابا حاتم تعسف أيضاً في محاولة ارجاع الله إلى أصل اشتقاقي منطلقاً من هذه النزعة التي سيطرت عليه ، و رابعها : أنَّ كلمة الله قد وردت كثيراً في اشعار العرب قبل نزول القرآن مما يدل على أنّها كلمة مألوفة تجري على ألسنتهم جرياناً طبيعياً وانها قديمة في استعمالهم اللغوي ولو كانت الكلمة من أله يأله أو وله يأله لرأينا في بعض أقوالهم مايدل على أصلها الأوّل قبل أن تتحول إلى صيغتها المشهورة [٩٩].

نتائج البحث:

١. أبرز البحث ، قيمة الإنجاز الصَّرفي الَّذي استدلَّ به الإماميَّة ونظرهم إلى أثر الدَّلالة التَّصريفيَّة في البنية أي أنَّ كل بنيَّة تحمل معنى جديداً في تصريفاتها .
٢. الاستدلال الصَّرفي في صوره كان استدلالاً يمثل وجهة نظر أهل اللغة واعتماد رأيهم في كل مسألة صرفيَّة طُرحت في مؤلفاتهم العقديَّة .
٣. مثل البحث قيمة اللغة العربية في اثبات الدَّليل العقدي بالدَّليل اللغوي .
٤. كشف البحث عن قوة الاستدلال الَّذي يتمتع به الإمامية المتأتية من احاطتهم باللغة العربيَّة ملمين بها رادين كل مسألة وجدوها لا تناسب آراء الصَّرفيين مستندين ومعضدين رأيهم باستدلال أهل اللغة.
٥. مثل متكلِّميَّ الإماميَّة بآرائهم اتجاه المدرسة البصريَّة في جل مسائلهم الصَّرفيَّة.

هوامش البحث

(١) المصنَّف ، ابن جني : ٢/١.

(٢) معجم مقاليد العلوم في الحدود، جلال الّدين السّيوطي (ت.٩١١هـ) : ٩٠.

(٣) المفتاح في الصرف ، عبد القاهر بن عبد الرحمن أبوبكر الجرجاني (ت.٤٧١هـ) : ٢٦.

(٤) اللباب في قواعد اللغة والأدب والنَّحو والصَّرف والبلاغة والعروض واللّغة والمثل ، محمد علي السَّراج: ١١.

(٥) المصدر السَّابق: ١١.

(٦) علم الصّرف العربي ، سميح أبي مغلي : ٢٣.

(٧) المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي ، رمضان عبد التواب : ١٠ ، ينظر : تيسير علم أصول الفقه ، عبد الله العنزي : ٣٨١/١.

(٨) علم الصرف العربي : ٢٣.

(٩) اللغة العربية معناها ومبناها ، تمَّام حسَّان: ١٦٣.

(١٠) ينظر: الكتاب ،عمرو بن عثمان أبو بشر، الملقب سيبويه (ت ١٨٠هـ) : ١٢/١ ، ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها : ٨٧ .

(١١) أوائل المقالات : ١٢٥.

(١٢) تقريب المعارف : ١٠٦.

(١٣) الاقتصاد فيما يتعلَّق بالاعتقاد : ٦٥.

(١٤) ينظر : شرح الكافية الشَّافية ، محمد بن عبد الله أبو عبد الله، جمال الدين (ت ٦٧٢هـ) :١٥٧/١، ينظر: شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، عبد الله بن يوسف ابن هشام (ت ٧٦١هـ): ٣٣، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب شمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد الجَوجَري (ت ٨٨٩هـ): ١٦١/١.

(١٥) المحصول ، أبو عبد الله محمد بن عمر الرازي الملقب بفخر الدين الرازي (ت ٦٠٦هـ) :٢٣٧.

(١٦) نهاية السّول في شرح منهاج الأصول، عبد الرحيم بن الحسن أبو محمد، جمال الدين (ت ٧٧٢هـ):٩٤.

(١٧) ينظر: الابهاج في شرح المنهاج ، تقي الدين أبو الحسن علي بن عبد الكافي بن علي بن تمام بن حامد بن يحيي السبكي وولده تاج الدين أبو نصر عبد الوهاب:٢٢٢/١ .

(١٨) شرح مختصر الروضة ، سليمان بن عبد القوي أبو الربيع نجم الدين (ت ٧١٦هـ): ٥٢٨/١ ، الابهاج في شرح المنهاج :٢٢٢/١ ـ ٢٢٣.

(١٩) البحر المحيط في أصول الفقه: ٣١٣/٢.

(٢٠) المحصول : ٢٣٧، ٢٣٨.

(٢١) ينظر : ارشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول ، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (ت ١٢٥٠هـ) :٥٣/١.

(٢٢) اللباب في علل البناء والاعراب : ٢١٩/٢.

(٢٣) المفتاح في الصِّرف : ٦٢.

(٢٤) رسالة الحدود ، علي بن عيسى أبو الحسن الرماني المعتزلي (ت ٣٨٤هـ): ٦٩ ، منازل الحروف ، علي بن عيسى أبو الحسن الرماني المعتزلي: ٦٩.

(٢٥) ينظر: مسائل خلافية في النحو ، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري البغدادي (ت ٦١٦هـ): ٧٣ .

(٢٦) ينظر: غاية الوصول في شرح لب الوصول ، زكريا بن محمد أبو يحيى السنيكي (ت ٩٢٦هـ):٤٦.

(٢٧) ينظر: رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب ، تاج الدِّين عبد الوهاب بن تقي الدِّين السَّبكي (ت ٧٧١ه) :٤١٩/١.

(٢٨) ينظر : ارشاد الفحول إلى تحقيق علم الأصول :٥٤/١.

(٢٩) الخصائص: ١٣٥/٢.

(٣٠) الراغب الأصفهاني وجهوده في اللغة ، عمر عبد الرحمن الساريسي: ٢٣٨.

(٣١) البحر المحيط في أصول الفقه: ٣١١/٢.

(٣٢) ينظر: التَّحبير شرح التَّحرير في أصول الفقه ، علاء الدين أبو الحسن علي بن سليمان المرداوي الدمشقي الصالحي الحنبلي (ت ٨٨٥هـ): ٥٤٢/١.

(٣٣) البحر المحيط في أصول الفقه : ٢/ ٣١٤.

(٣٤) نفسه : ٣١١،٢١٤/٢.

(٣٥) ينظر: التحرير شرح التحبير في أصول الفقه : ٥٤١/١.

(٣٦) ينظر : قواطع الأدلَّة في الأصول : ٢٨٢/١ ، ينظر : كنز الفوائد : ٢/ ٢٠٣.

(٣٧) الشافي في الإمامة : ٣٢٢/٢.

(٣٨) ينظر : قواطع الأدلَّة في الأصول : ٢٨٢/١ ، ينظر : العدَّة في أصول الفقه : ٦٥٨/٢.

(٣٩) ينظر: البرهان في أصول الفقه : ٤٥/١.

(٤٠) نفسه : ٤٥/١.

(٤١) ينظر : العدَّة في أصول الفقه : ٦٥٨/٢ ، ينظر: روضة الناظر وجنَّة المناظر: ٣٥/٢ ، ينظر: الإحكام في أصول الأحكام، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري (ت ٤٥٦هـ): ٢/ ١٣٥ .

(٤٢) المعتمد: ٤١/١ .

(٤٣) التَّحرير شرح التَّحبير:٤٣٤/١.

(٤٤) البحر المحيط في أصول الفقه : ٣٥١/٢.

(٤٥) ينظر : التَّمهيد في تخريج الفروع على الأصول ، عبد الرحيم بن الحسن أبو محمد جمال الدين (ت ٧٧٢هـ): ١٥٤.

(٤٦) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، عبد الرحمن بن محمد أبو البركات كمال الدين الأنباري (ت ٥٧٧هـ): ١٩٠/١.

(٤٧) ينظر: نفسه : ١٩٠/١ ، ينظر: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك) ، أبو إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت ٧٩٠ هـ):٣٨٧/٤.

(٤٨) ينظر: الابهاج في شرح المنهاج: ٣١٣/١ ، ينظر : البحر المحيط في أصول الفقه: ٩٧/٣.

(٤٩) البقرة : ١٢٤.

(٥٠) تقريب المعارف : ١٩٢.

(٥١) أوضح المسالك في شرح الفية ابن مالك : ١٨١/٣.

(٥٢) اللغة العربية معناها ومبناها : ٩٩.

(٥٣) معاني الأبنية العربية ، فاضل السامرائي : ٤٤.

(٥٤) ينظر : كنز الفوائد : ٧٢/٢.

(٥٥) نفسه : ٧٢/٢.

(٥٦) نفسه : ٧٢/٢.

(٥٧) ينظر : العين ، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (ت ١٧٠هـ): ٢٢٤/٣ ، ينظر: مختار الصحاح، زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي الحنفي الرازي (ت ٦٦٦هـ) :١٢٠/١ .

(٥٨) مجاز القرآن : ٢١،٢٢.

(٥٩) كنز الفوائد : ٧٢/٢.

(٦٠) دراسات لغوية في القرآن الكريم وقراءاته ، أحمد مختار عمر : ١٢٥.
(٦١) ينظر: اشتقاق اسماء الله ، عبد الرحمن بن اسحاق أبو القاسم الزّجاجي (ت٣٤٠ه): ٤٠.
(٦٢) ينظر : نفسه : ٤٠.
(٦٣) الفروق اللغوية : ١٩٦.
(٦٤) اشتقاق اسماء الله: ٤٠.
(٦٥) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ، بدر الدين حسن بن قاسم أبو محمد المرادي المصري المالكي (ت ٧٤٩هـ):٨٧٥/٢.
(٦٦) ينظر : دراسات لغويّة في القرآن الكريم : ١٢٥.
(٦٧) ظاهرة الشّذوذ في الّصرف العربي :حسن عباس الرفايعة : ٢١٥، ٢١٧.
(٦٨) دلالة تراكيب الجمل عند الأصوليين ، موسى ين مصطفى العبيدان: ٢٢٧،٢٢٦.
(٦٩) البحث الدَّلالي في التبيان في تفسير القرآن لأبي جعفر محمد بن الحسن الطُّوسي (ت ٤٦٠ه) ، ابتهال كاصد الزَّيدي : ١١٣.
(٧٠) البرهان في علوم القران :٣٣٨ /٣ .
(٧١) ينظر: نفسه : ٣٣٨/٣.
(٧٢) الكلّيات: ٢٦٦ .
(٧٣) ينظر : مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، عبد الله بن يوسف أبو محمد جمال الدِّين ابن هشام (ت ٧٦١هـ): ٦٨٧، ينظر :شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، علي بن محمد بن عيسى أبو الحسن نور الدين الأُشْمُوني الشافعي (ت ٩٠٠هـ):٤٤٦.
(٧٤) إعجاز القرآن : الباقلّاني : ٢٣٧.
(٧٥) نفسه : ٢٧٢.
(٧٦) ينظر : شرح التَّصريح على التَّوضيح أو التَّصريح بمضمون التَّوضيح في النَّحو:٥٣٦/١ ، اعجاز القرآن ، الباقلّاني : ٢٣٧، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ١٠٣١./٢.
(٧٧) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ) : ٥٤١/١ ، البحر المحيط في التفسير، محمد بن يوسف أثير الدِّين الأندلسي (ت ٧٤٥هـ): ٦٢٨ .

(٧٨) البحر المحيط في أصول الفقه :٢٤٩/٣.

(٧٩) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك : ١٢٥٧/٣.

(٨٠) ينظر :شرح التَّصريح على التَّوضيح أو التَّصريح بمضمون التَّوضيح في النَّحو: ٣٤٣/٢.

(٨١) الأنعام : ١٠٠.

(٨٢) الشّعراء : ١٣٧.

(٨٣) تقريب المعارف : ١٠٨.

(٨٤) يوسف : ١٨.

(٨٥) ينظر: كنز الفوائد : ١٦٥/٢.

(٨٦) نفسه : ٢/١٦٦.

(٨٧) نفسه : ١٦٦/٢.

(٨٨) نفسه : ١٦٦/٢.

(٨٩) نفسه : ١٦٦/٢.

(٩٠) أمالي المرتضى ، الشَّريف المرتضى علي بن الحسين الموسوي : ١٠٦،١٠٥/١.

(٩١) كنز الفوائد : ٧١/١.

(٩٢) كنز الفوائد : ٧١/١.

(٩٣) اشتقاق اسماء الله : ٢٣،٢٤.

(٩٤) نفسه : ٢٦،٢٧.

(٩٥) نفسه : ٢٨.

(٩٦) نفسه : ٢٩.

(٩٧) التَّطور الدَّلالي بين لغة الشّعر الجاهلي ولغة القران الكريم دراسة دلاليَّة مقارنة ، عودة خليل أبو عودة: ١٩٢.

(٩٨) البقرة : ٥٥.

(٩٩) التّطور الدّلالي بين لغة الشّعر الجاهلي ولغة القران الكريم : ١٩٤،١٩٥.

قائمة المصادر والمراجع

أوّلاً : الكتب

١ـ الإبهاج في شرح المنهاج "منهاج الوصول إلي علم الأصول" ،للقاضي البيضاوي (ت٧٨٥هـ) تقي الدين أبو الحسن علي بن عبد الكافي بن علي بن تمام بن حامد بن يحيي السبكي وولده تاج الدين أبو نصر عبد الوهاب، دار الكتب العلمية ،بيروت ، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥ م.

٢ـ الإحكام في أصول الأحكام، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري (ت ٤٥٦هـ)، تحقيق الشيخ أحمد محمد شاكر ، قدم له الأستاذ الدكتور إحسان عباس ، دار الآفاق الجديدة، بيروت.

٣ـ ارشاد الفحول إلي تحقيق الحق من علم الأصول ، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (ت ١٢٥٠هـ) ، تحقيق : الشّيخ أحمد عزو عناية، قدم له: الشيخ خليل الميس والدكتور ولي الدين صالح فرفور، دار الكتاب العربي ، دمشق ، ط١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م .

٤ـ اشتقاق اسماء الله ، عبد الرحمن بن اسحاق أبو القاسم الزّجاجي (ت٣٤٠ه) ، تحقيق الدكتور عبد الحسين مبارك ، مؤسسة الرّسالة ، ط٢ ، ١٩٨٦م.

٥ـ إعجاز القرآن ، أبو بكر الباقلّاني محمد بن الطيب (ت ٤٠٣هـ) ، تحقيق: السّيد أحمد صقر، دار المعارف ، مصر، ط٥، ١٩٩٧م.

٦ـ الاقتصاد فيما يتعلق بالاعتقاد ،الشّيخ محمد بن الحسين الطوسي (ت٤٦٠هـ) ، دار الأضواء ،بيروت، لبنان ،ط٢.

٧ـ أمالي المرتضى غرر الفوائد ودرر القلائد ، الشّريف المرتضى علي بن الحسين الموسوي العلوي (ت٤٣٦ه) ، تحقيق : محمد أبو الفضل ابر اهيم ، دار احياء الكتب العربيّة ، بيروت ، ط١ ، ١٩٥٤م.

٨ ـ الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (ت ٥٧٧هـ) ، المكتبة العصرية ، ط٢٠٠٣،١م.
٩ـ أوائل المقالات في المذاهب المختارات ،الإمام الشَّيخ المفيد محمد بن محمد بن النّعمان العكبري البغدادي (ت٤١٣هـ)،علّق عليه الشيخ فضل الله الزنجاني ، المطبعة الحيدرية ،النجف ،ط٣، ١٣٩٣هـ.
١٠ـ البحث الدَّلالي في التبيان في تفسير القرآن لأبي جعفر محمد بن الحسن الطُّوسي (ت ٤٦٠ه) ، ابتهال كاصد الزَّيدي ، مؤسسة ثائر العصامي ، ط١ ، ٢٠١٦م.
١١ـ البحر المحيط في التفسير ، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: ٧٤٥هـ) ، تحقيق: صدقي محمد جميل ، دار الفكر ، بيروت ،١٤٢٠ هـ.
١٢ـ تاج العروس من جواهر القاموس ، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي (ت ١٢٠٥هـ) ، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية.
١٣ـ التّحبير شرح التحرير في أصول الفقه ، علاء الدين أبو الحسن علي بن سليمان المرداوي الدّمشقي الصالحي الحنبلي (ت ٨٨٥هـ) ، تحقيق د. عبد الرحمن الجبرين، د. عوض القرني ـ د. أحمد السّراح ، مكتبة الرشد ، السعودية ــ الرياض، ط١، ٢٠٠٠م.
١٤ـ التَّطور الدَّلالي بين لغة الشّعر الجاهلي ولغة القران الكريم دراسة دلاليَّة مقارنة ، عودة خليل أبو عودة ، مكتبة المنار ، الأردن ـ الزَّرقاء ، ط١ ، ١٩٨٥م.
١٥ـ تقريب المعارف ، ابو الصَّلاح تقي بن نجم الحلبي ت(٤٤٧هـ) ، تحقيق فارس تبريزيان الحسون .
١٦ـ التَّمهيد في تخريج الفروع على الأصول ، عبد الرحيم بن الحسن بن علي الإسنوي الشافعيّ أبو محمد جمال الدين (ت ٧٧٢هـ) ، تحقيق د. محمد حسن هيتو ، مؤسسة الرسالة، بيروت ، ط١، ١٤٠٠ه.
١٧ـ تهذيب اللغة ، محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي أبو منصور (ت ٣٧٠هـ) ،تحقيق : محمد عوض مرعب ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ط١، ٢٠٠١م.

١٨ـ توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ، بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ أبو محمد المرادي المصري المالكي (ت ٧٤٩هـ) ، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، أستاذ اللغويات في جامعة الأزهر ، دار الفكر العربي ط١، ٢٠٠٨م.

١٩ـ تيسيرُ علم أصول الفقه المؤلف ، عبد الله بن يوسف بن عيسى بن يعقوب اليعقوب الجديع العنزي ، مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م .

٢٠ـ جمهرة اللغة ، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (ت ٣٢١هـ) ،تحقيق : رمزي منير بعلبكي ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ط١، ١٩٨٧م.

٢١ـ الخصائص ، ابن جني ، تحقيق: محمد علي النَّجّار ، عالم الكتب ، القاهرة.

٢٢ـ دراسات لغويَّة في القرآن الكريم وقراءاته ، أحمد مختار عمر ، عالم الكتب، القاهرة ، ط١، ٢٠٠١م.

٢٣ـ دلالة تراكيب الجمل عند الأصوليين ، موسى ين مصطفى العبيدان ، الأوائل للنشر والتوزيع ، ط١، ٢٠٠٢م.

٢٤ـ رسالة الحدود ، علي بن عيسى بن علي بن عبد الله أبو الحسن الرماني المعتزلي (ت ٣٨٤هـ) ، تحقيق : إبراهيم السامرائي ، دار الفكر – عمان.

٢٥ـ رسالة منازل الحروف ، علي بن عيسى بن علي بن عبد الله، أبو الحسن الرماني المعتزلي (ت ٣٨٤هـ) ،تحقيق: إبراهيم السّامرائي،دار الفكر ،عمان.

٢٦ـ رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب ، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السَّبكي (ت ٧٧١هـ)، المحقق: علي محمد معوض ـ عادل أحمد عبد الموجود ، عالم الكتب ، لبنان ــ بيروت ، ط١، ١٩٩٩م .

٢٧ـ الشافي في الإمامة ،السيد الشريف المرتضى الموسوي (ت٤٣٦هـ) ،حققه السيد عبد الزهرة الخطيب ، مؤسسة الصّادق (عليه السلام) .

٢٨ـ شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، علي بن محمد بن عيسى أبو الحسن نور الدين الأُشْمُوني الشافعي (ت ٩٠٠هـ) ، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان ،ط١، ١٩٩٨م.

٢٩ـ شرح الكافية الشَّافية ،محمد بن عبد الله ابن مالك الطائي الجياني أبو عبد الله جمال الدين (ت ٦٧٢هـ) ، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي ، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة ، ط١ .

٣٠ـ شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، شمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد الجَوجَري القاهري الشافعي (ت ٨٨٩هـ) ، تحقيق: نواف بن جزاء الحارثي ،عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة ـــ المملكة العربية السعودية ، ط١، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٤.

٣١ـ شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت ٧٦١هـ) ،تحقيق: عبد الغني الدقر ، الشركة المتحدة للتوزيع ، سوريا.

٣٢ـ شرح مختصر الروضة ، سليمان بن عبد القوي بن الكريم الطوفي الصرصري أبو الربيع نجم الدين (ت ٧١٦هـ) تحقيق : عبد الله بن عبد المحسن التركي ، مؤسسة الرسالة ط١، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .

٣٣ـ الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت ٣٩٣هـ) ، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ط٤، ١٩٨٧م.

٣٤ـ ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي ، حسن عباس الرفايعة ، دار جرير ، ط١، ٢٠٠٦م.

٣٥ـ علم الصَّرف العربي ، سميح أبو مغلي ، دار البداية ، ط١ ، ٢٠١٠م.

٣٦ـ العين ،أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري(ت ١٧٥ه)، تحقيق د. مهدي المخزومي ـ د .إبراهيم السامرائي ، دار ومكتبة الهلال.

٣٧ـ غاية الوصول في شرح لب الأصول ، زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري زين الدين أبو يحيى السنيكي (ت ٩٢٦هـ) ، دار الكتب العربية الكبرى، مصر .

٣٨ـ الكتاب ، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء أبو بشر الملقب سيبويه (ت ١٨٠هـ) تحقيق: عبد السَّلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ،ط٣، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
٤٠ـ كنز الفوائد ،الإمام ابي الفتح الشَّيخ محمد بن علي بن عثمان الكراجكي الطَّرابلسي (ت٤٤٩هـ) ، تحقيق : الشَّيخ عبد الله نعمة ، دار الأضواء ، بيروت ـ لبنان ، ١٩٨٥م.
٤١ـ اللباب في علل البناء والإعراب ، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (ت ٦١٦هـ) المحقق: د. عبد الإله النبهان ، دار الفكر – دمشق ، ط١، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م.
٤٢ـ اللغة العربية معناها ومبناها ، تمَّام حسَّان ، عالم الكتب ،ط٥، ٢٠٠٦م.
٤٣ـ مجمع بحار الأنوار في غرائب التنزيل ولطائف الأخبار ، جمال الدين محمد طاهر بن علي الصديقي الهندي الفَتَّنِي الكجراتي (ت ٩٨٦هـ) ، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية ،ط٣، ١٩٦٧م.
٤٤ـ مجمل اللغة لابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا بن محمد بن حبيب (اللغوي) المتوفى (٣٩٥ هـ) ، دراسة وتحقيق: زهير عبد المحسن سلطان ،مؤسسة الرسالة ، بيروت ط٢، ١٩٨٦م.
٤٥ـ المحصول ، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (ت ٦٠٦هـ) ، دراسة وتحقيق: الدكتور طه جابر فياض العلواني ، مؤسسة الرسالة ،ط١٤١٨،٣ هـ - ١٩٩٧ م.
٤٦ـ مختار الصحاح ، زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي (ت ٦٦٦هـ) ، تحقيق يوسف الشيخ محمد ، المكتبة العصرية - الدار النموذجية، بيروت – صيدا ، ط٥ ،١٩٩٩م.
٤٧ـ المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي المؤلف، رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ط٣، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

٤٨ـ مسائل خلافية في النحو ، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (ت ٦١٦هـ) ، تحقيق: محمد خير الحلواني ، دار الشرق العربي ، بيروت ط١، ١٤١٢هـ ١٩٩٢م .
٤٩ـ معاني الأبنية العربيَّة ، فاضل السَّامرائي ، دار عمَّار ، ط٢ ، ٢٠٠٧م.
٥٠ـ معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ) ،تحقيق : أ. د محمد إبراهيم عبادة ، مكتبة الآداب، القاهرة ــ مصر ،ط١، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤ م .
٥١ـ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد جمال الدِّين ابن هشام (ت ٧٦١هـ) ، تحقيق: د. مازن المبارك ـ محمد علي حمد الله ، دار الفكر – دمشق ، ط٦، ١٩٨٥م.
٥٢ـ المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك) ، أبو إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت ٧٩٠ هـ) ، تحقيق: مجموعة محققين وهم: الجزء الأول/ د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ـ الجزء الثاني/ د. محمد إبراهيم البنا. الجزء الثالث/ د. عياد بن عيد الثبيتي ـ الجزء الرابع/ د. محمد إبراهيم البنا/د. عبد المجيد قطامش ـ الجزء الخامس والسَّادس / د. عبد المجيد قطامش ـ الجزء السابع/ د. محمد إبراهيم البنا/د. سليمان بن إبراهيم العايد/د. السيد تقي ــ الجزء الثامن والتَّاسع/ د. محمد إبراهيم البنا، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، ط١، ٢٠٠٧ م.
٥٣ـ المنصف شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني المؤلف، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت ٣٩٢هـ) ، دار إحياء التراث القديم ، ط١، في ذي الحجة سنة ١٣٧٣هـ - أغسطس سنة ١٩٥٤م .
٥٤ـ نهاية السول شرح منهاج الوصول ، عبد الرحيم بن الحسن بن علي الإسنوي الشافعيّ، أبو محمد، جمال الدين (ت ٧٧٢هـ) ،دار الكتب العلمية ،بيروت-لبنان، ط١، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.
٥٥ـ همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ) ، تحقيق: عبد الحميد هنداوي ، المكتبة التوفيقية ،مصر.

ثانياً : الدّوريات

١. الجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة ، العدد (الثَّانى والخمسون) ،٢٠٠١م ،الرَّاغب الأصفهاني وجهوده في اللغة ، عمر عبد الرحمن الساريسي.